State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

٣٠ يناير ٢٠١٢

السيد رئيس مجلس الأمة

المحترم

تحية طيبة وبعـــــد ،،

نتقدم نحن الموقعين أدناه بالاقتراح بقانون المرفق في شأن إجـراءات مـنح سـمات الدخول إلـى الكويـت لمـواطني الـدول الأجنبيـة ، مشـفوعاً بمذكرتـه الإيضـاحية ، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص الشكـــر ،،،

مقدمـــو الاقتـــراح

أحمد عبدالعزيز السعدون — **مسلم محمد البراك**

خالد مشعان الطاحـوس — **علي سالم الدقباسي**

محمد خليفة الخليفة

يحال إلى لجنة الشئون التشريعية والقانونية
مع إعطائه صفة الاستعجال
رئيس
٢٠١٢/٥/٢٠

اقتـــراح بقانـــون

في شأن إجراءات منح سمات الدخول
إلـى الكـويت لمواطني الدول الأجنبيـة

- بعد الإطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ في شأن إقامة الأجانب والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

- مادة أولى -

يعامل مواطنو الدول الأجنبية عند طلبهم الحصول على سمات دخول إلـى الكويـت المعاملة ذاتها التي يعامل بها المواطن الكويتي عند طلبـه الحصـول علـى سـمة دخـول إلى هذه الدول.

ويصدر مجلس الوزراء قراراً بالإجراءات المفروضة على مواطني كل دولة من هذه الدول مماثلة للإجراءات التـي تفرضـها هـذه الـدول علـى المـواطن الكـويتي مثـل أخـد البصمات وغيرها.

- مادة ثانية -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القـانون ويعمـل بـه اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكـــرة الإيضاحية

للاقتـــــراح بقانـــــون

في شأن إجراءات منح سمات الدخول

إلـــى الكـــويت لمواطني الدول الأجنبيـــة

لقد فرضت بعض الدول الأجنبية وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ إجراءات مشددة على مواطني بعض الدول قبل منحهم سمات دخول لدولها ، ومن ذلك مثلاً أخذ بصمات هؤلاء المواطنين وغير ذلك من إجراءات.

ولما كانت مثل هذه الإجراءات من أعمال السيادة لكل دولة ، وكانت بعض الدول الأجنبية قد فرضت على مواطني دولة الكويت مثل هذه الإجراءات ومنها أخذ البصمات وغيرهـــا قبـــل منحهم سمات دخول إلى تلك الدول ، وكان من المناسب أن تقوم دولـــة الكويـــت بمعاملـــة مواطني تلك الدول بالمثل فقد اعد هذا الاقتراح بقانون متضمنا النص على معاملة مـــواطني الدول الأجنبية عند طلبهم الحصول علي سمة دخول إلى هذه الدول.

كما نص أيضا على أن يصد مجلس الوزراء قراراً بالإجراءات المفروضة على مواطني كل دولة من هذه الدول مماثلة للإجراءات التي تفرضها هذه الدول على المواطن الكويتي مثـــل اخذ البصمات وغيرها.

ونص الاقتراح بقانون في مادته الثانيـــة علـــى أن يعمـــل بـــه مـــن تـــاريخ نشـــرة فـــي الجريدة الرسمية.